مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية 2020-2021

اللجنة التنفيذية | الاجتماع الثامن

عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

المحتويات

- آفاق الاقتصاد الكلي
- التطورات الاجتماعية
- الضرائب في المنطقة العربية، الفرص و التحديات

آفاق الاقتصاد الكلي

مقدمة

يشهد عام 2021
انعاشاً اقتصادياً عالمياً،
بعد ركود أحدثه تفشي جائحة كوفيد-19.

وتشير الإسقاطات إلى
استمرار المنحى الإيجابي
خلال عامي 2022 و2023، حيث يتوقع ينمو اقتصاد عالمي بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 وبنسبة 4.2 في المائة في عام 2023.

ويتوقع استمرار
مستويات التضخم المرتفعة نسبياً،
بمعدل 3.3 في المائة نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية وعودة الطلب العالمي والتعطل المتكرر لسلاسل التوريد.

الطلب على النفط لا يزال دون المستويات التي سُجلت قبل الجائحة

أسعار النفط المتوقعة

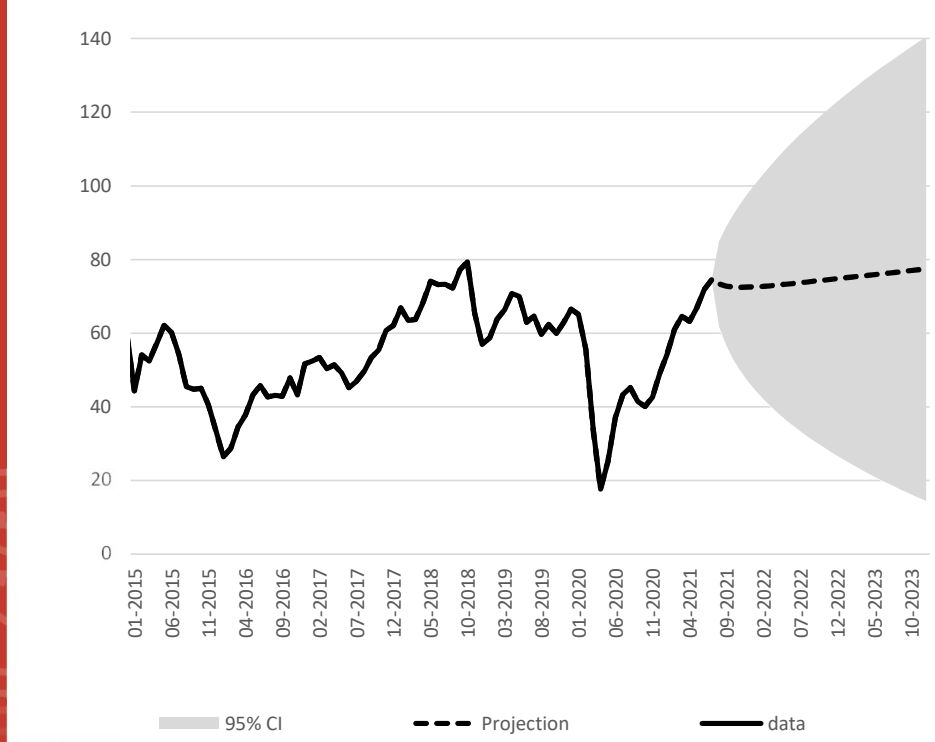

استهلاك النفط ومؤشر الإنتاج الصناعي

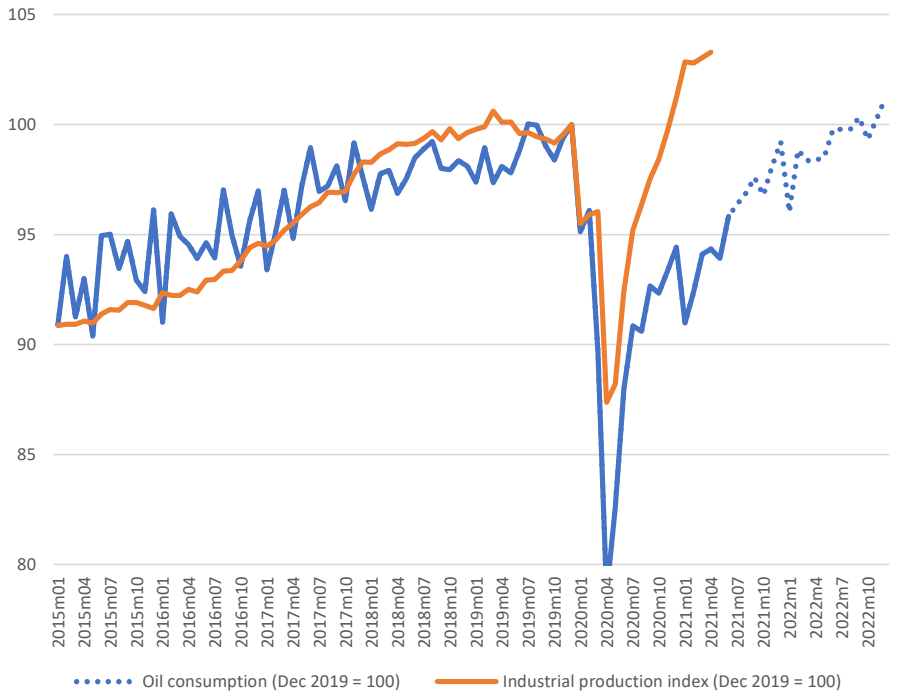

لا تزال البلدان العربية شديدة التعرض إزاء الصدمات الخارجية بسبب شدة اعتمادها على تصدير المحروقات وتدني تنوعها الاقتصادي

نسبة عائدات المحروقات والكيماويات من إجمالي التجارة العربية

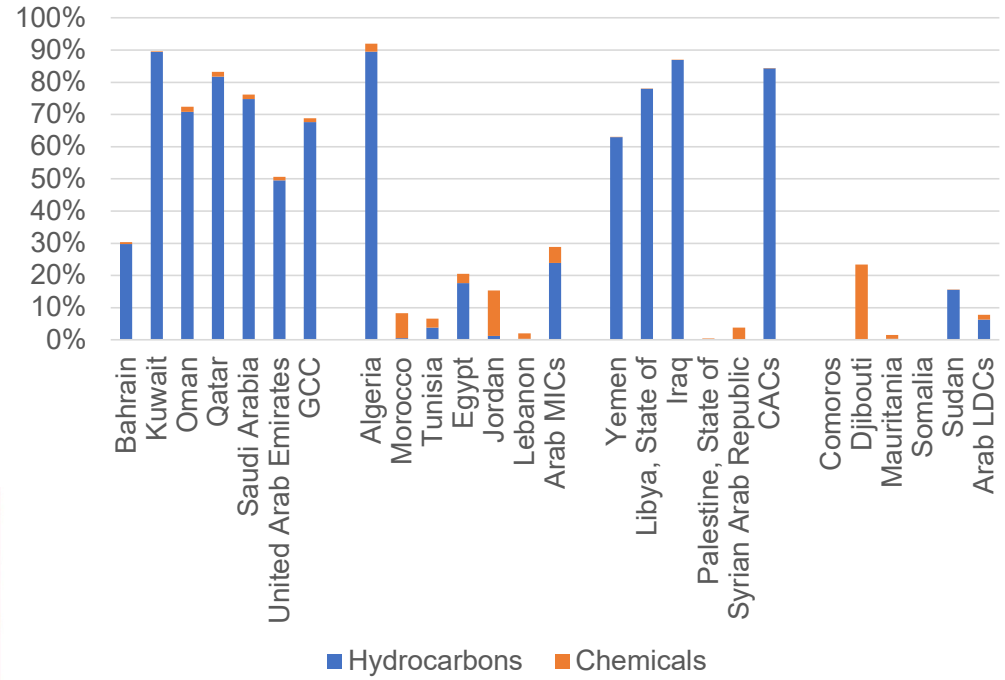

مؤشر تنويع الصادرات للدول العربية لعامي 2010 و2020

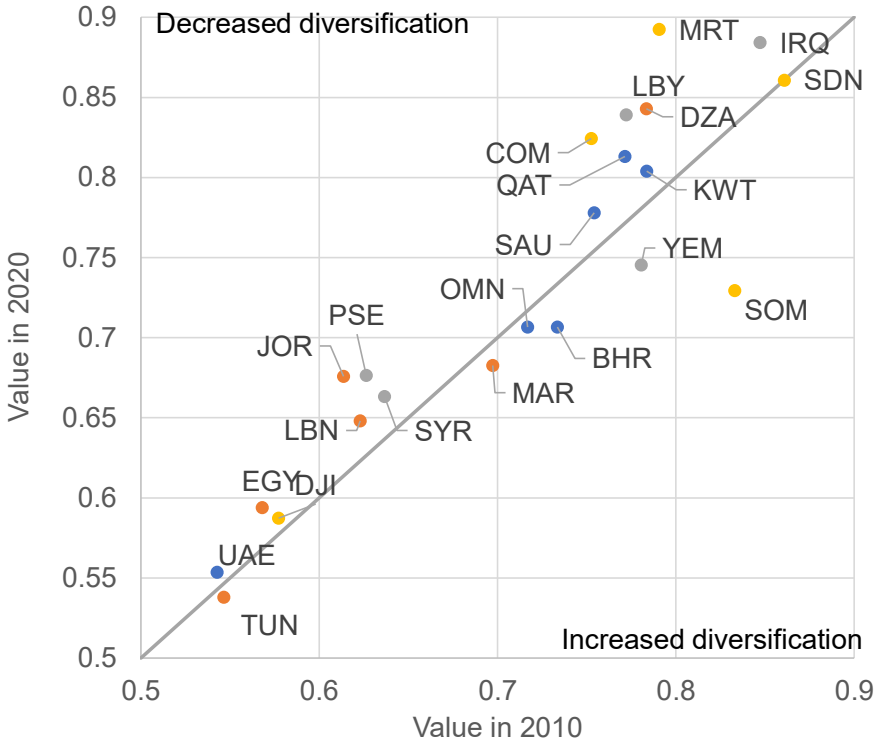

الآفاق الاقتصادية للمنطقة العربية إيجابية

- إذا بلغ متوسط سعر النفط 60 دولاراً للبرميل، يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 3.7 في المائة في عام 2022 وبنسبة 3.6 في المائة في عام 2023، وأما إذا بلغ 80 دولاراً للبرميل فستصل النسبة إلى 3.9 في المائة لكلٍّ من العامين.
- يتوقع أن تستقر نسب التضخم في حدود 4 في المائة سنوياً (مع بعض الاستثناءات مثل لبنان الذي بلغت فيه نسب التضخم مستويات قياسية وصلت إلى 128 في المائة في عام 2021 ويتوقع أن تبلغ 65.3 في المائة متوقعة في عام 2022).
- ستتأثر وتيرة النمو والتعافي بنسب التلقيح وبالمخاوف من موجات جديدة للفيروس مثل متحور أوميكرون الأخير الذي يتوقع أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 2.4 في المائة في عام 2022 وبنسبة 3.2 في المائة في 2023.

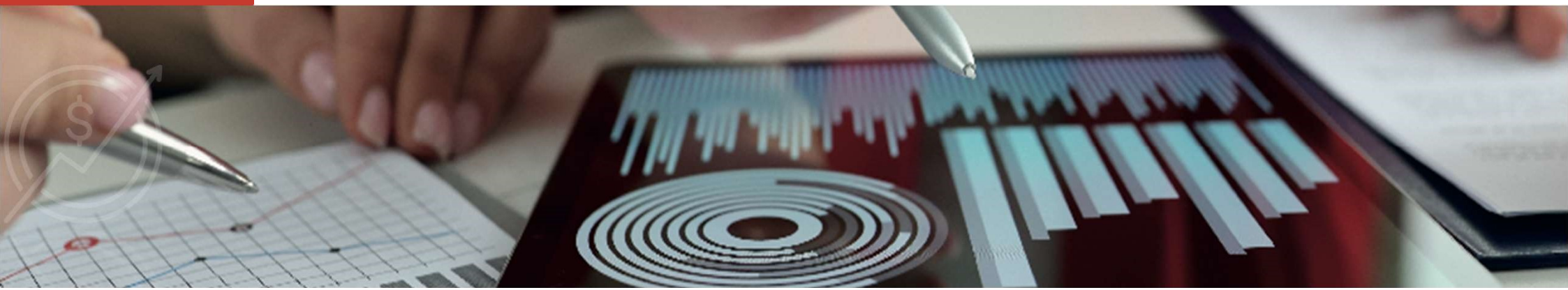

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسب تتراوح بين 3.6 و3.9 في المائة في عامي 2022 و2023

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية سنويا)

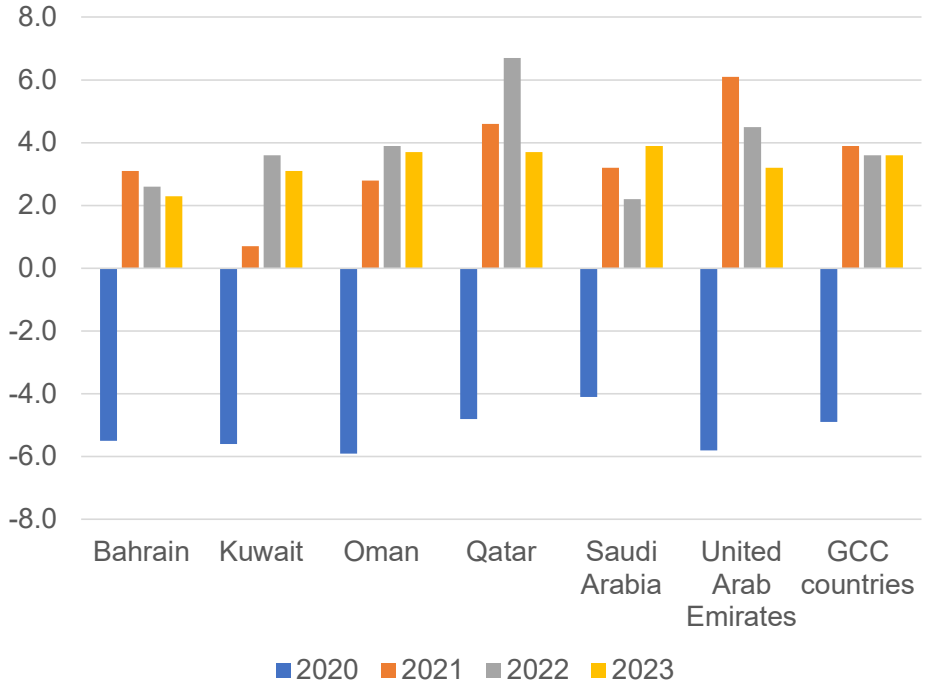

الوضع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

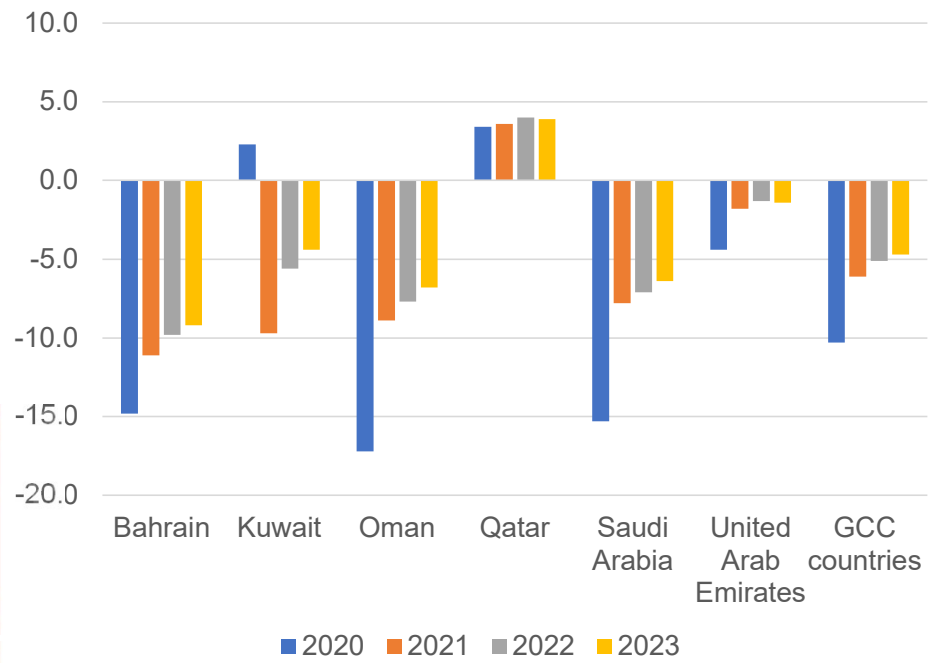

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الدخل المتوسط العربية بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 وبنسبة 2.8 في عام 2023

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية سنويا)

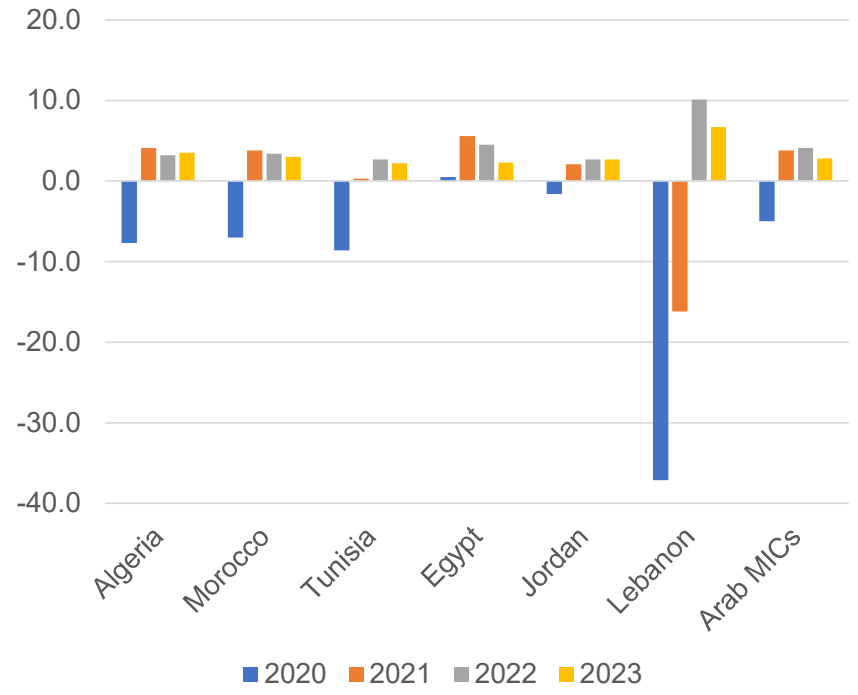

الوضع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

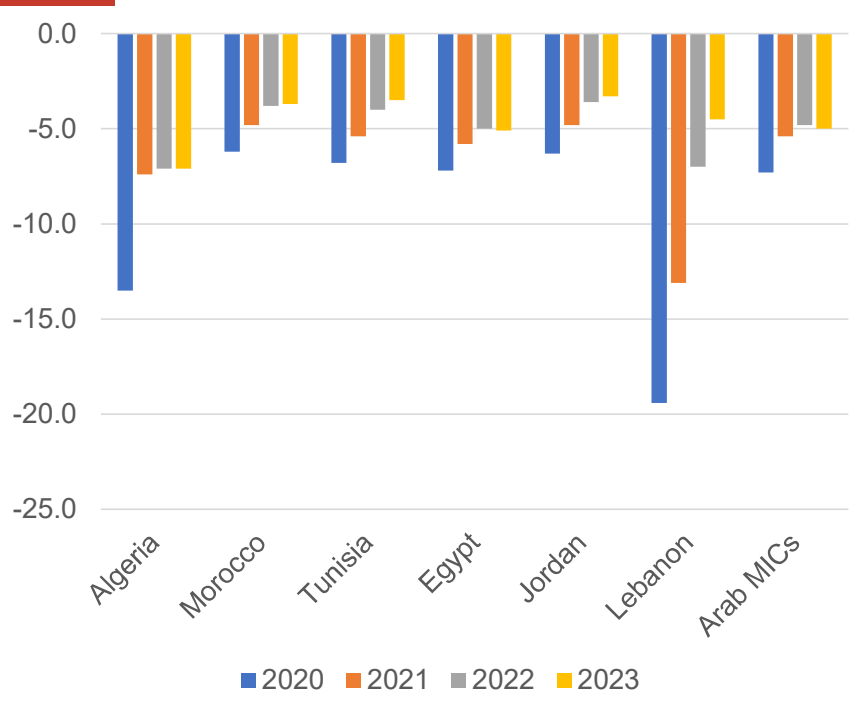

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتأثرة بالنزاع إلى 4.3 في المائة في عام 2022

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية سنويا)

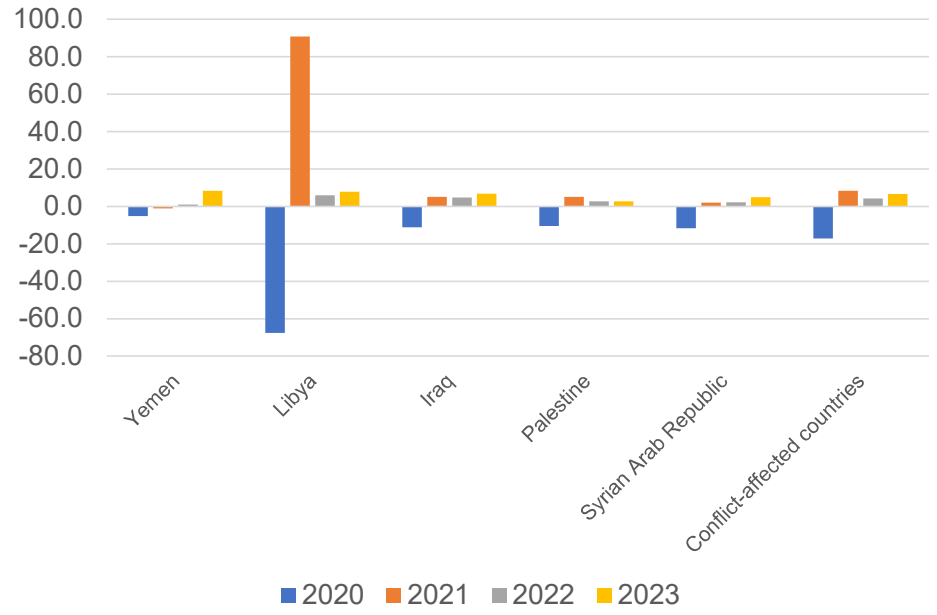

الوضع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

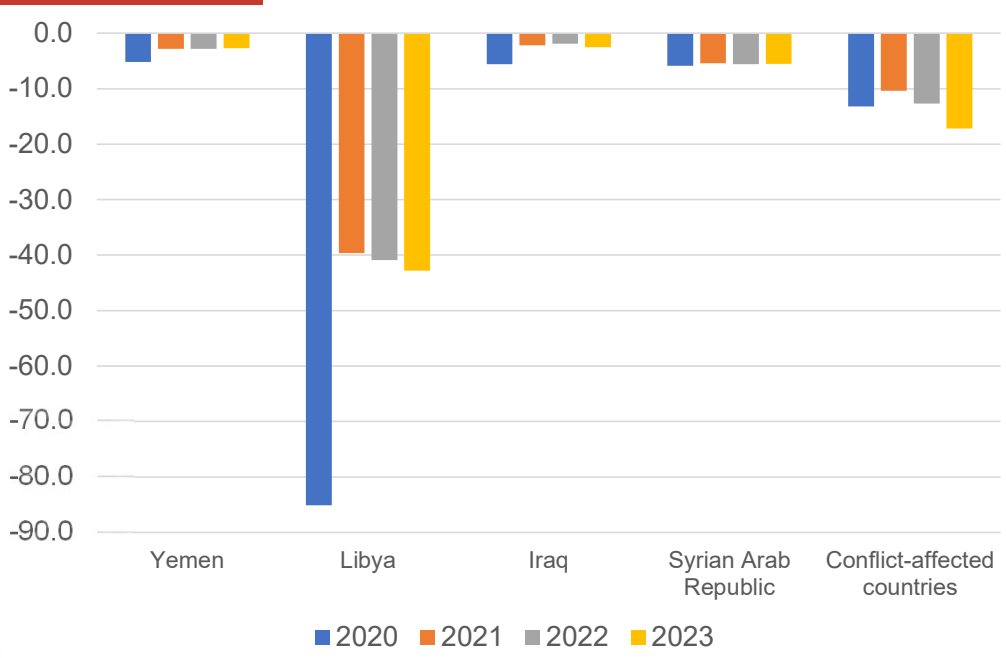

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً بنحو 2 في المائة في عام 2022

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية سنويا)

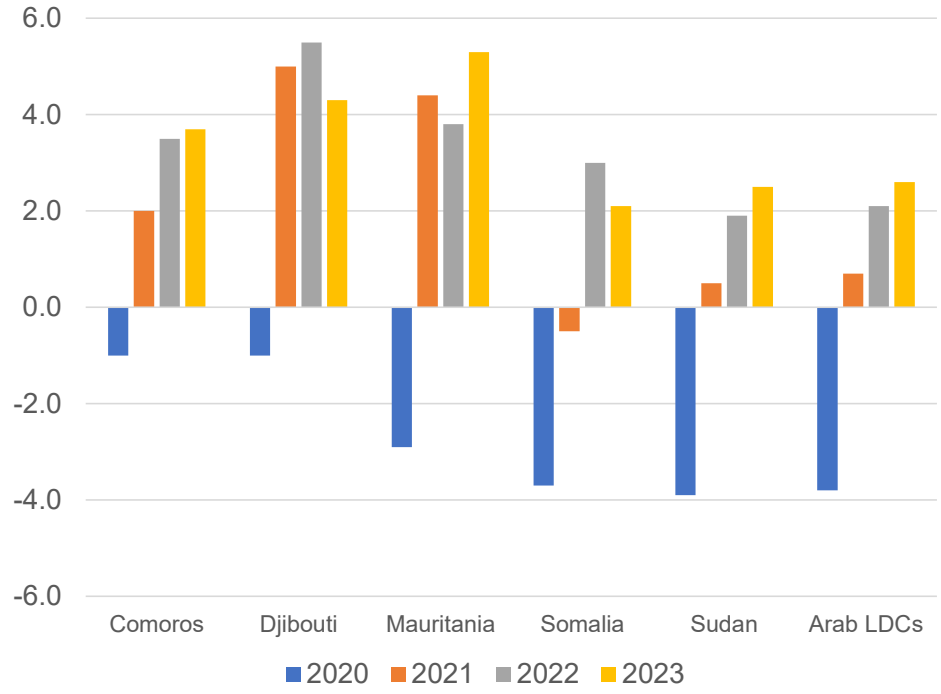

الوضع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

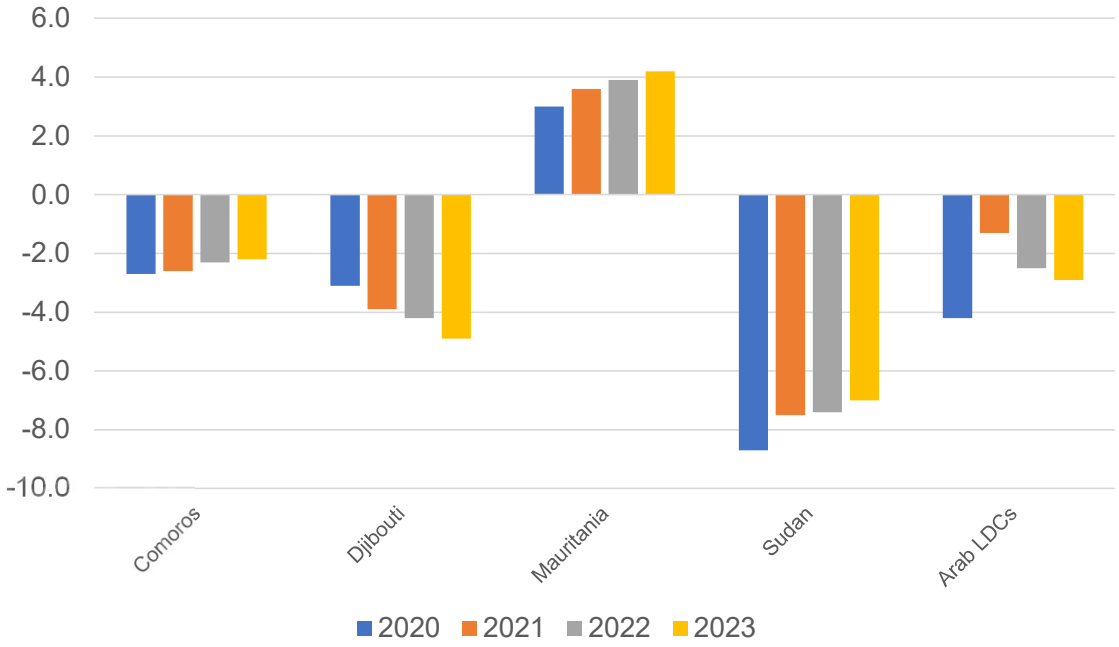

التطورات الاجتماعية

من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر من 27 في المائة من السكان في عام 2021 إلى حوالي 26 في المائة في عام 2023

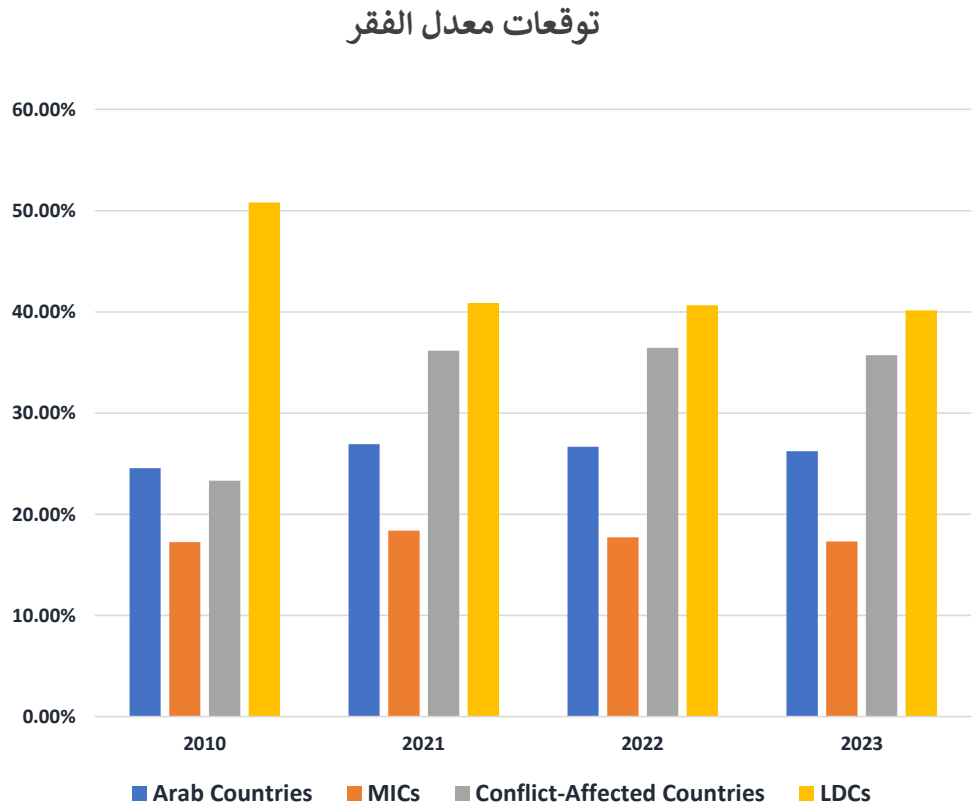

حققت المنطقة تحسنًا طفيفًا في سد الفجوة بين الجنسين في عام 2020، ولكنها، بالوتيرة الحالية، ستحتاج إلى 142 عاماً لتحقيق المساواة بين الجنسين

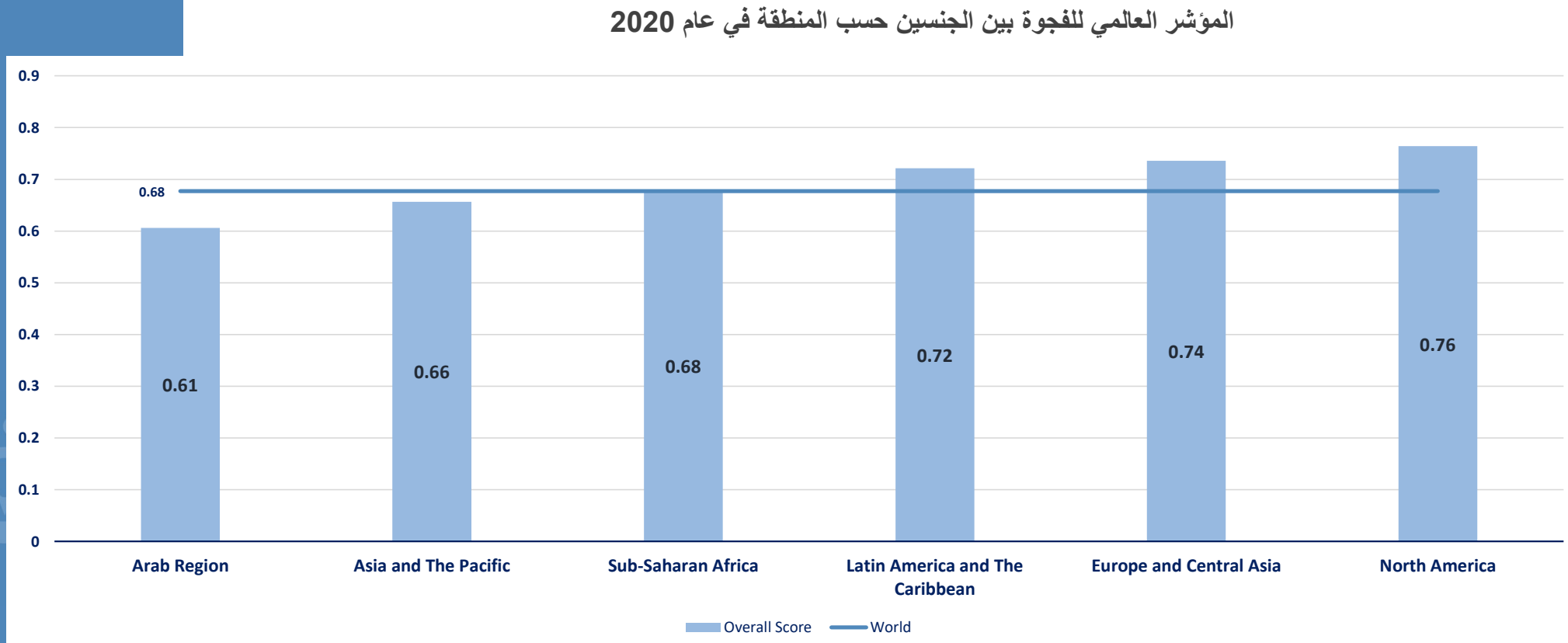

من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة من 11.1 في المائة في عام 2022 إلى 10.7 في المائة في عام 2023 وأن تبقى معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص في البلدان التي تواجه عدم استقرار سياسي أو اقتصادي

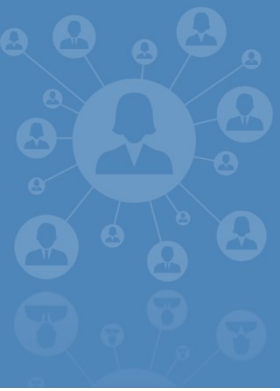

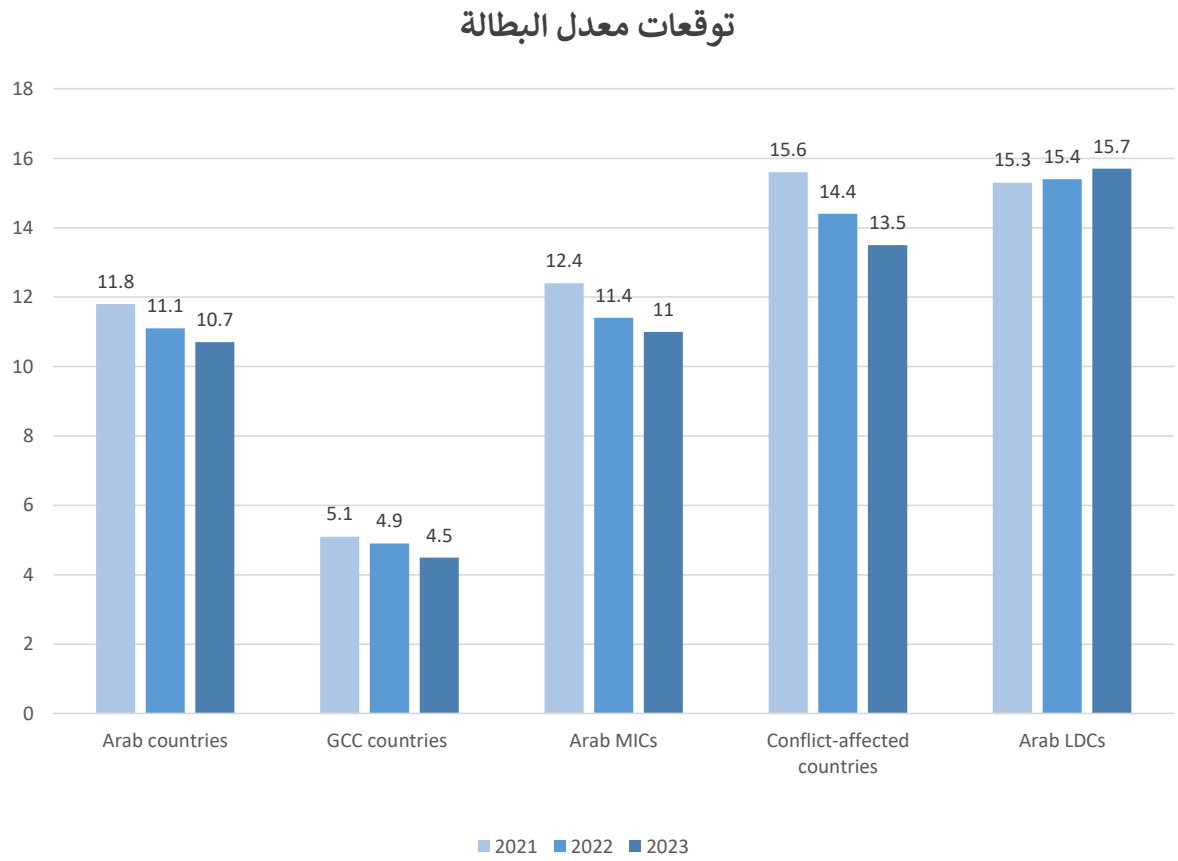

استمرار التمييز بين الجنسين في سوق العمل - ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب، وخاصة بين الإناث، وهي الأعلى عالمياً

معدلات بطالة الإناث والذكور، المتوسطات الإقليمية لعام 2021

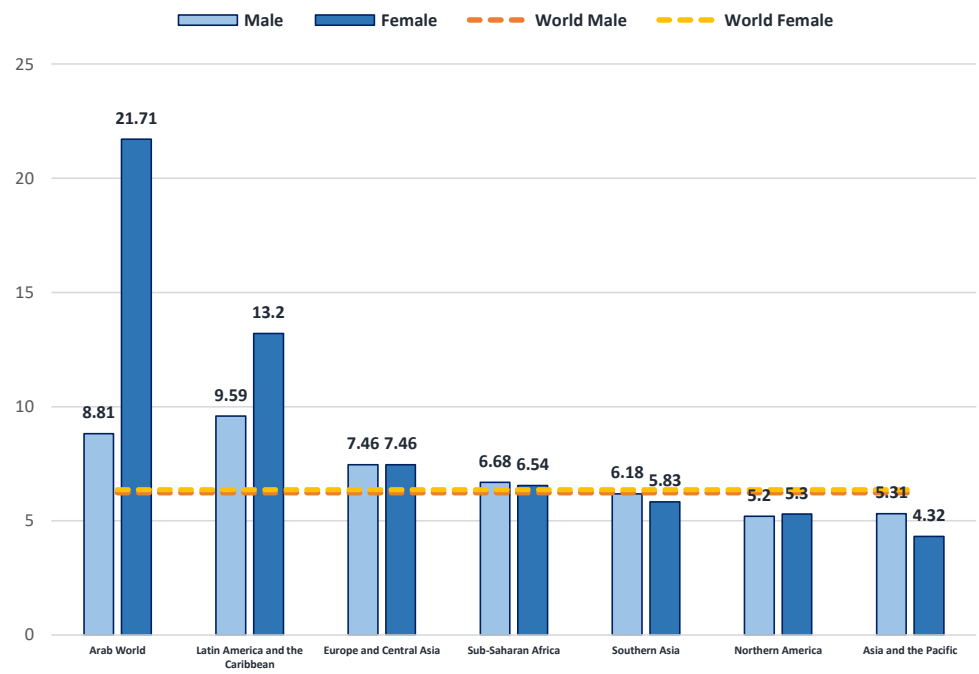

معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، المتوسطات الإقليمية لعام 2021

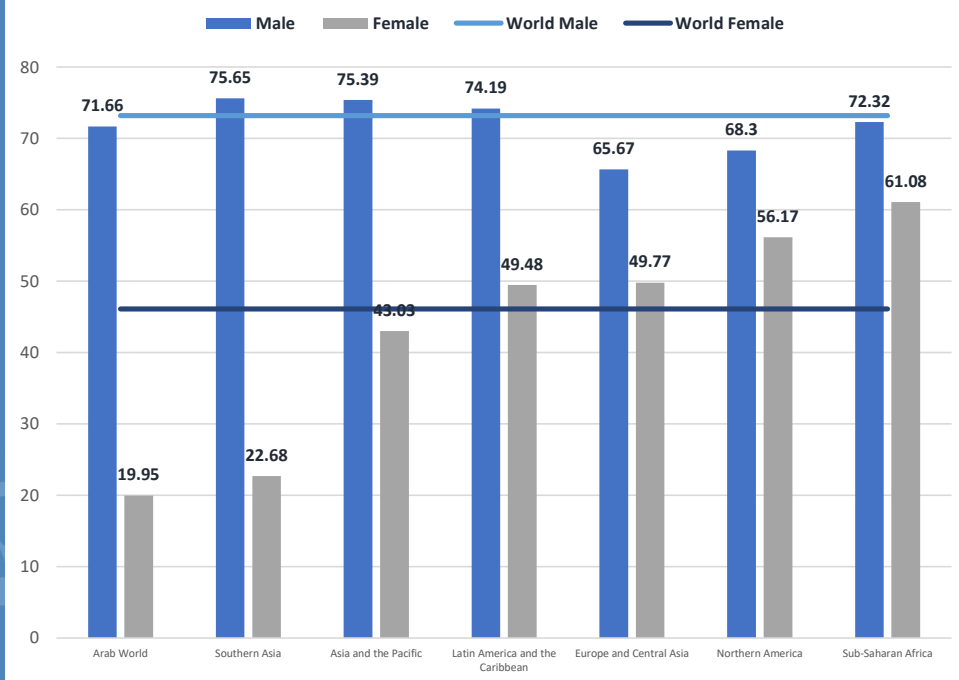

التعليم

21.7 مليون من الشباب العربي (حوالي 29.7 في المائة من الشباب بين 15 و24 سنة) دون تعليم أو عمل أو تدريب

شهدت المدارس في معظم الدول العربية 40 أسبوعًا أو أكثر من الإغلاق التام

أدى التحول إلى التعلم عن بعد إلى إيجاد أوجه جديدة لعدم المساواة في المنطقة

الضرائب في المنطقة العربية: تحديات وفرص زيادة الإيرادات الضريبية

انخفاض إجمالي الإيرادات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في المنطقة العربية منذ عام 2008 أدى تفشي وباء كوفيد-19 إلى خسائر في الإيرادات بنحو 150 مليار دولار في عام 2020

إجمالي الإيرادات في المنطقة العربية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

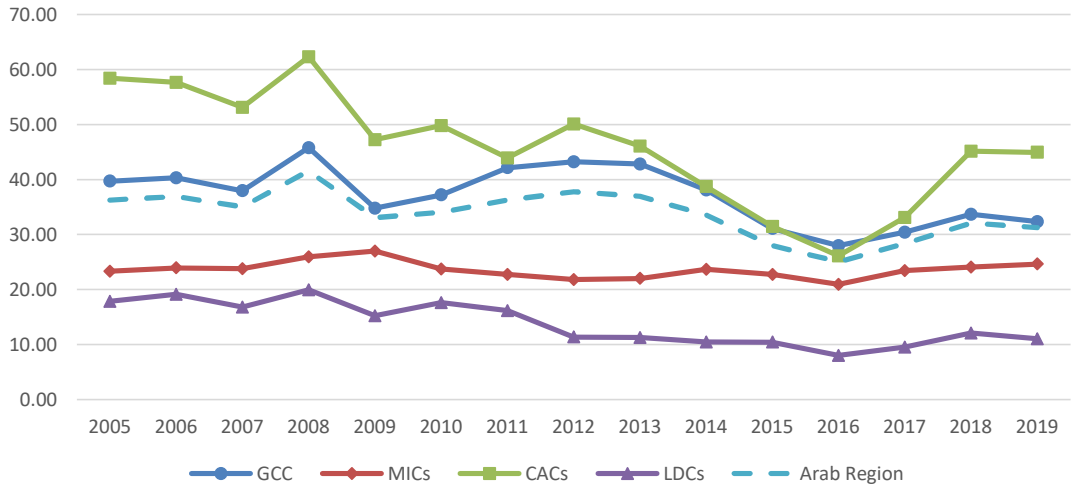

خسارة الإيرادات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) بسبب التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19
الفرق في النسبة المئوية بين عامي 2019 و2020

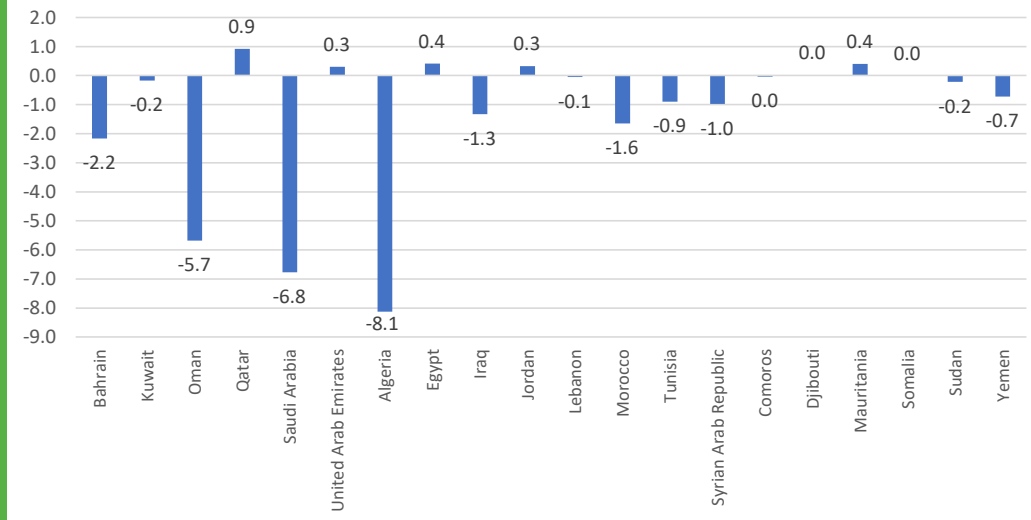

تباطؤ نمو الإيرادات ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتأثير السلبي لجائحة كوفيد-19

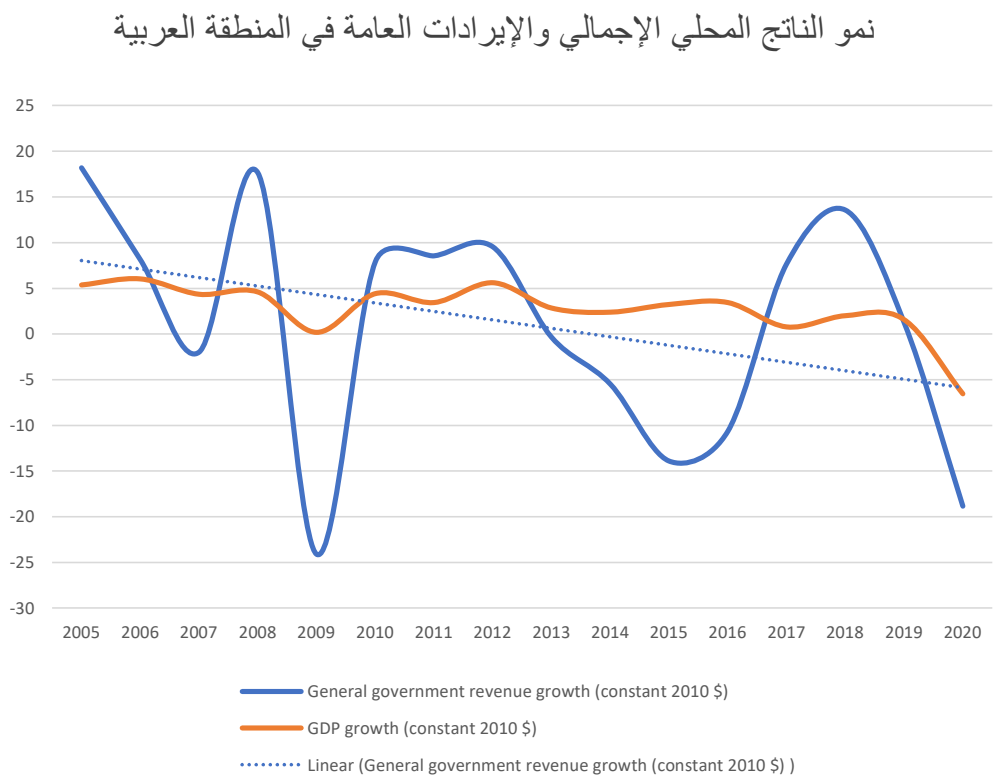

لا تزال الإيرادات الضريبية في المنطقة العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، إذ بلغت حوالي 8 في المائة في المنطقة ككل في عام 2019، وكانت نسبتها 19 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل و7 في المائة في أقل البلدان نمواً و4 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و1.5 في المائة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاع

الإيرادات الضريبية في المنطقة العربية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

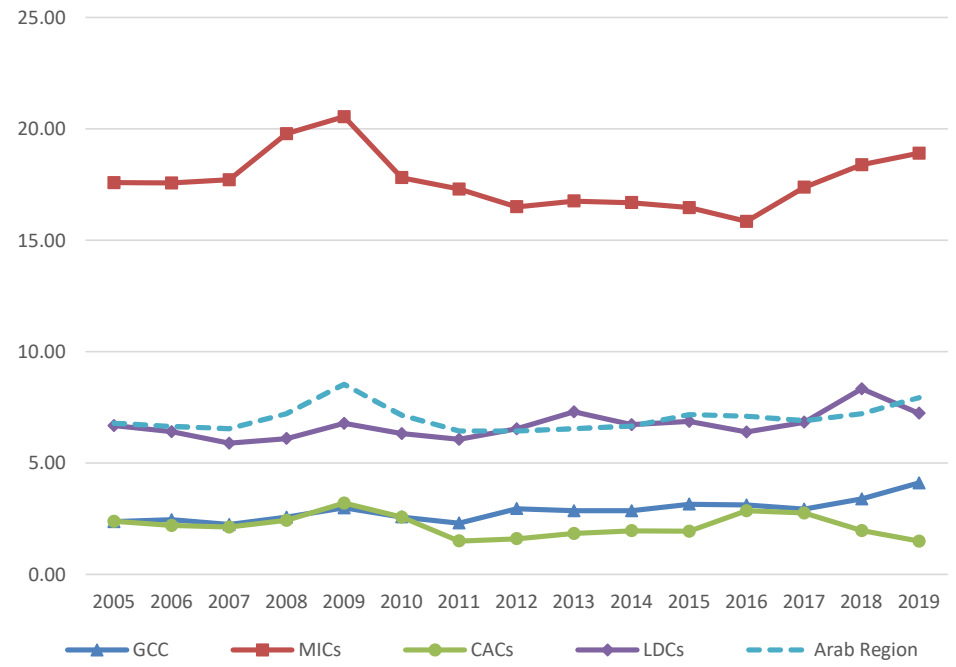

الإيرادات الضريبية في المنطقة العربية: الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة التي تفرض العبء الضريبي على الفقراء والطبقة الوسطى أكثر من الأغنياء

مكونات الإيرادات الضريبية في البلدان المتوسطة الدخل (الحصة المئوية من الإجمالي)

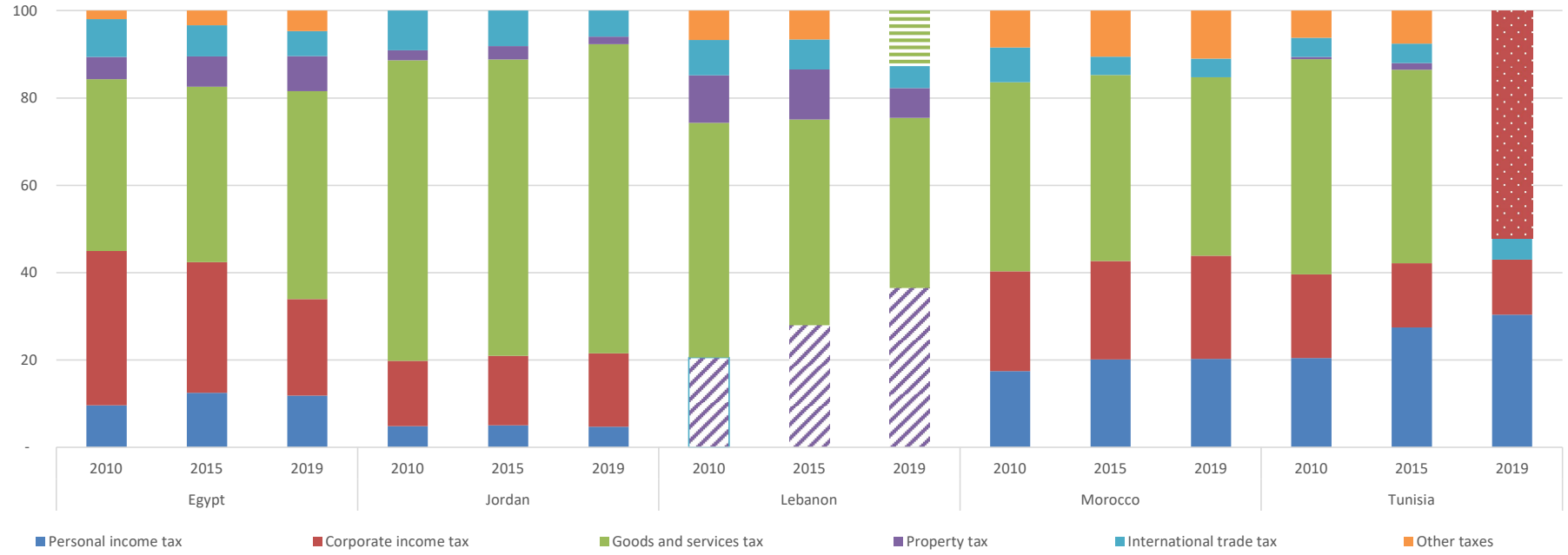

***Note**: For Tunisia, the red dotted pattern includes goods and services tax revenue, property tax revenue, and other tax revenues. For Lebanon, the purple pattern represents revenues from direct taxes, and the green pattern includes property tax and other tax revenues.*

الإصلاحات الضريبية في المنطقة العربية

- لم تتحسن الإيرادات الضريبية بالإصلاحات الضريبية التي استهدفت زيادة معدلات الضرائب وكذلك توسيع القواعد الضريبية؛
- أضعفت تحديات عديدة من أثر الإصلاحات الضريبية، وتشمل: الإعفاءات الضريبية وضعف الإدارة الضريبية، والتجاوزات الضريبية العديدة، وتدني كفاءة النظم الضريبية في المنطقة.

بعض التوصيات لإصلاح النظام الضريبي في المنطقة

على المستوى الوطني:

- إعادة تحديد الشرائح الضريبية وترشيد الإعفاءات الضريبية لتحسين الإنصاف والكفاءة في الضرائب
- تحديد النفقات الضريبية وتأثيرها على أهداف التنمية.
- فرض الضرائب على منتجات الأسواق المالية المتخصصة والمستثمرين، مثل أرباح رأس المال وتوزيعات الأرباح وضريبة دخل الفائدة وضريبة معاملات الصرف الأجنبي.
- مراجعة وإنفاذ ضريبة الممتلكات أو الثروة لتحسين الإنصاف.
- تعزيز الإدارة الضريبية وتعزيز الشفافية لضمان الامتثال الضريبي.
- تحسين البيانات الضريبية وإتاحتها لتحليل السياسات من أجل تحسين مراقبة النتائج الاجتماعية والاقتصادية للإصلاحات الضريبية.

التعاون الضريبي على المستوى الإقليمي:

- تطوير آلية تعاون إقليمي لتنسيق الحوافز الضريبية ومراجعة المعاهدات الضريبية والمضي قدماً في التعاون بشأن فرض الضرائب على المنتجات الرقمية والشركات.
- زيادة التعاون الإقليمي لمكافحة الفساد والتجارة والتجاوزات الضريبية.
- إنشاء منتدى إقليمي عربي للتمويل والعدالة الضريبية كمنصة مخصصة لتنسيق المواقف العربية بشأن المسائل الضريبية الدولية والإقليمية.

التعاون الضريبي على المستوى الدولي:

- تفعيل التعاون الدولي لتعزيز الشفافية الضريبية.
- المشاركة بفعالية في المفاوضات الضريبية العالمية ضمن الإطار الشامل لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح، والنظر في التعديلات التي أدخلت على اتفاقية الضرائب النموذجية للأمم المتحدة.
- إصلاح الأطر التشريعية والقضائية الوطنية للضرائب بما يتماشى مع الإصلاحات الضريبية العالمية عند الضرورة.

شكراً